

**المسألة الطائفية في مصر**  
**بين الولاء الوطنى والانتماء الدينى**  
**( ١٩١٠ - ١٩١٢ )**

بقلم

**دكتور محمد كمال يحيى**

كلية السياحة — جامعة حلوان

ان الباحث ليستشعر كثيرا من الحرج والمسئولية ، عندما يتناول قضية كقضية الوحدة الوطنية — وتبلغ درجة الحرج والمسئولية حد الدقة والحساسية عندما يتعرض للعقيدة الدينية ، والانتماء الوطنى • لكن الدراسة الجادة والمنهج الموضوعى للبحث ، بالاضافة الى الرغبة الصادقة فى الوصول الى الحقيقة المجردة ييسر الكثير من هذه الصعوبات •

فمن المعروف أن مصر قد رزحت تحت الاحتلال الرومانى فى عام ٣٠ قبل الميلاد ، وأصبحت ولاية ضمن الامبراطورية الرومانية ، عاصمتها الاسكندرية • وفى النصف الأول للقرن الميلادى الأول ، انتقلت المسيحية الى مصر على يد القديس مرقس ، الذى كان من أشد المؤمنين برسالة المسيح ، وأحد الانجيليين الأربعة ، فكتب الانجيل باللغة اليونانية واستقر به المقام فى الاسكندرية ، وسمى أتباعه بالأقباط • وعلى مدى العتود التالية ، لقى الأقباط فى مصر على أيدي الرومان الشئ الكثير من الظلم والاضطهاد ، حتى جاء الفتح الاسلامى ، فمنحهم حرية العقيدة ، وممارسة طقوسهم الدينية ، فى اطار الدولة الاسلامية الكبرى •

وتعايش المسلمون في مصر ، جنباً الى جنب مع اخوانهم الأقباط لا يكدر صفو العلاقات بينهم انتماء أحدهم الى عقيدة دينية تختلف عن الآخر ، بل استشعر الجميع انتماءهم الى وطن واحد يجمع بينهم ويشد بعضهم الى بعض — بل ان الكوارث التي كانت تنزل بالبلاد كانت لا تفرق بين مسلم وقبطي ، كما أن كثيراً من الاحتفالات العامة كان يشترك فيها الجميع ، مثل استقبال الولاة الجدد ، ووفاء النيل .

ومع ذلك ، فاننا نجد أن بعض الأحياء ، في نهاية القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين ، كانت لازالت مقصورة على المسلمين ، مثل حي الخليفة ، وحي السيدة زينب في القاهرة ، أو منية البصل في الاسكندرية . أما في المدن الصغيرة ، فقد ظلت التفرقة الدينية صامدة بشكل أكبر — وكانت الغالبية الساحقة من الأقباط يعيشون في قرى مختلطة ، وليس في قرى مقصورة على الأقباط — ولكن عادة ماكان المسلمون والأقباط يسكنون في أنحاء خاصة بهم من القرية . هذا ، وقد احتفظت الجماعات الدينية في هذا المجال ، وكذلك في المجالات الأخرى بقدر كبير من أهميتها الاجتماعية طوال القرن التاسع عشر .

وبوجه عام ، كان جميع الأشخاص الذين يمارسون مهنة حضرية معينة ينتمون الى جماعة واحدة ، بينما التجارة ، كان يمارسها أناس ينتمون لأكثر من جماعة واحدة — وكانوا في العادة يكونون طوائف حرفية منفصلة . وإذا كانت الجماعة الدينية قد احتفظت بحيويتها كوحدة اجتماعية ، الا أن الوضع الاقتصادي ، والحالة الاجتماعية ، والنفوذ السياسي لرؤساء وموظفي المؤسسات الدينية قد اضمحل بشكل كبير خلال القرن التاسع عشر ، ولم تعد الجماعات الدينية تشكل هيئة عامة من أجل أغراض ادارية . ففي يناير عام ١٨٥٥ — صدر قرار بإلغاء الجزية — وهي ضريبة خاصة كانت تفرض على الجماعات غير المسلمة — وقد أدى هذا الى حرمان الموظفين الدينيين

التابعين للأقليات من كثير من مهامهم الادارية • كما ضعف رجال الكهنوت الأقباط ، بسبب الدسائس والمؤامرات والمشاجرات المستمرة ، وبسبب تزايد نشاط المبشرين من البروتستانت والكاثوليك (١) •

على أن الشعور بالخلاف الحاد بين الأقباط والمسلمين ، بدأ في أواخر عصر الحكم العثماني لمصر ، وسعى الدول الأوربية الى اقتطاع أجزاء من أملاكها المترامية الأطراف — فكان أن أصدرت الدولة ( الخط الهامبوني ) المؤرخ في ٦ فبراير ١٨٥٦ لتنظيم شئون الطوائف المسيحية الداخلة في نفوذها — حيث أباح اقامة الكنائس ، أو ترميمها بترخيص من الباب العالي — وقد ورد في هذا الشأن ، النص الاتي :

« ولا ينبغي أن يقع موانع في تعمير وترميم الأبنية المختصة بأجراء العبادات في المدن والقصبات والقرى التي جميع أهلها من مذهب واحد ولا باقى محلاتهم ، كالمكاتب ، والمستشفيات ، والمقابر ، حتى هيئتها الأصلية — لكن اذا لزم تجديد محلات نظير هذه ، فيلزم ، عندما يستصوبها البطرك ، أو رؤساء الملة ، أن تعرض صورة رسمها أو انشائها الى بابنا العالي ، لكي تقبل الصورة المعروضة ، ويجرى اقتضاؤها على موجب تعلق ارادتي السنية الملوكانية ، أو تبين الاعتراضات التي ترد في ذلك الباب بظرف مدة معينة — واذا وجد في محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين ، يعنى غيرمختلطين بغيرهم ، فلا يقيّدوا بنوع ما من اجراء الخصومات المتعلقة بالعبادة في ذلك الموضوع ظاهرا وعلنا — أما في المدن والقصبات والقرى التي تكون أهلها مركبة من جماعات مختلفة الأديان ، فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها اتباعا للاصول السابق ذكرها

---

(١) ج بير ، ترجمة الدكتور عبد الخالق لاشين ، وعبد الحميد الجمال « دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة » — القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٤٠٤

فى المحلة التى تسكنها على حدتها — لكن ، متى لزم أبنية يقتضى  
انشاؤها جديدا ، يلزم أن يستدعى بطاركتها ، أو جماعة مطارنتها  
الرخصة اللازمة من جانب بابنا العالى ، فتصدر رخصتنا السنوية  
عندما لا توجد فى ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية والمعاملات  
التي تتوقع من طرف الحكومة فى مثل هذه الأشغال لا يؤخذ عنها  
شئ » (٢) .

ويبدو أن الحصول على تراخيص لاقامة كنائس جديدة لم  
يكن بالأمر الهين من وجهة النظر القبطية ، فكان الأقباط يلاقون  
صعوبات جمّة ، بالإضافة الى التعقيدات الادارية التى توافرت  
فى دولاى العمل الحكومى تحت الادارة العثمانية — حتى اذا ذاعت  
دعوة السيد جمال الدين الأفغانى الاصلاحية ، اهتبلها السلطان  
عبد الحميد الثانى فرصة لمساندة دعوته الى الجامعة الاسلامية ،  
باعتباره خليفة للمسلمين . وكان هنا رد الفعل لدى الأوساط القبطية ،  
وما سيكون عليه وضعهم ، أمام هذا الخلل الذى حدث فى التوازن  
القائم بين الأغلبية المسلمة ، والأقلية القبطية . . وانبرى الفكر القبطى  
يدعو الى أن دور مصر الحضارى ، هو استمرار لوجودها القديم  
منذ العصر الفرعونى ، بصرف النظر عن الديانات التى تعاقبت عليها —  
وأن المواطن القبطى سليل العنصر المصرى القديم ، وأنه الوريث الوفى  
لحضارة مصر القديمة ، وأن عليه أن يعمل على احياء هذه الحضارة  
فى مختلف الحياة ، كالفن والأدب وأساليب الحياة اليومية — ووقفه  
تلامذة جمال الدين الأفغانى ، الذين تشربوا فكرة الجامعة الاسلامية  
أمام هذه الدعوة للحفاظ على وحدة العالم الاسلامى ، ورأوا أن  
مصر تستمد مقوماتها الفكرية والحضارية والوجدانية من الاسلام ،  
وأن الانتماء الطبيعى هو للجامعة الاسلامية ، التى تضم كل

---

(٢) جمال بدوى ، الفتنه الطائفية فى مصر ، جذورها وأسبابها  
( د . ت ) — القاهرة ، صص ٧٣ — ٧٤ .

الشعوب التي تعتنق الاسلام ، بصرف النظر عن انتماءاتها العرقية أو القومية — وأن عقيدة الاسلام قد نسخت كل ما سبقها من عقائد وأديان •

وقد أسهمت هذه العوامل التاريخية والموضوعية في تباعد عنصرى الأمة المصرية ، والى وجود روح التنافر بينهما — حقيقة أن العتصرين قد اتحدا فى ثورة ١٨٨١ الوطنية ، فشاركا فى العريضة التى طالبت بطرد الأجنبى سنة ١٨٧٩ — الا أن ما صاحب هزيمة الثورة العرباوية من مهاجمة المتظاهرين والقوات المتقهقرة فى الهجوم على الأقباط ، قد جعلهم يبتعدون عن الحركة الوطنية — واستغل الاستعمار هذه الظروف من التناقض بين الطائفتين فى زيادة اضرار نيرانها ، وأوعز بأن الحركة الوطنية تعنى اخضاع الأقلية القبطية لحكم اسلامى يضطهدها •

وتماذى المحتلون فى استغلال هذا الانقسام ، وعملوا على تصعيد الخلافات بين الجانبين ، وفضلوا فى بداية الأمر تعيين المسيحيين من أهل الشام فى الوظائف الكبرى — وهم الذين كانوا قد هربوا من سيطرة واضطهاد السلطان عبد الحميد ، وتدخل اللورد كرومر فى الأمر ، وعدل اللوائح ، بحيث تقتضى بأن يعامل السوريون فى هذا المجال على قدم المساواة مع المصريين ، اذا كانوا قد ولدوا فى مصر ، أو مضى على اقامتهم بها خمسة عشر عاما • ويعزوا كرومر نذمر المصريين من السوريين المسيحيين ، الى العامل الدينى — لكن يلاحظ هنا أن الأقباط المصريين كانوا يشعرون بنفس الاستياء — خاصة وأن السوريين المسيحيين كانوا ، هم واليونانيون ، يكونون فئة المرابين المكروهة ، والمنتشرة فى الريف المصرى — وكان بعضهم وكلاء لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والساعين من الأجانب الى الحصول على عقود استغلال ، حين بدأ رأس المال الأجنبى يتدفق على مصر ، ويثير حسد ومخاوف المصريين • وكان بعضهم يعملون عملاء

للاحتلال ، وآخرون أشد تحمسا للاحتلال من المحتلين أنفسهم ،  
ويبدون عداا سافرا للحركة الوطنية فى مصر • من هؤلاء ، كان أصحاب  
جرائد المقطم ، والمشير فى الصحافة — وكان منهم فى خدمة الحكومة  
المصرية ، مثل : عبد الله صغير ، رئيس البوليس السرى ، وماتحمشكور ،  
وكيل المخابرات الحربية — وكان بعضهم يشغل وظائف عليا ،  
الأمر الذى أثار حسد المصريين ، مثل سابا باشا ، مدير عام مصلحة  
البريد <sup>(٣)</sup> — وهوارى بك ، ومشاققة بك فى نظارة المالية وفريد بك  
بابا زوغلى فى نظارة الاشغال <sup>(٤)</sup> •

(٣) ذكر القنصل الأمريكى بالقاهرة ، فى رسالة بعث بها الى حكومته  
فى واشنطن — أن جوزيف سبا باشا هذا قد منح لقب ( سير ) من الحكومة  
البريطانية وأنه قد عين فى وزارة محمد سعيد باشا التى أعقبت وزارة  
بطرس باشا غالى كوزير للمالية • وفى نبذة عن حياته ذكر التقرير أنه مصرى  
المولد ، سورى الأصل ، مسيحى الديانة ، على المذهب الكاثولىكى ، وأنه  
المسيحى الوحيد فى وزارة سعيد باشا — فى حوالى ٥٨ من عمره ، وله  
صلات بالأعمال البريدية — وكان آخر عمل له قبل توليه وزارة المالية ، مدير  
عام مصلحة البريد منذ عام ١٩٠٧ ، بعد خدمة قضائها فى هذا المجال بلغت  
عشرين عاما ومثل القطر المصرى ثلاث مرات فى مؤتمرات الاتحاد الدولى  
للبريد ونتيجة لخدمته ، منحته الحكومة المصرية ( الوسام الجيدى ) ، ثم  
( الوسام الاسماعيلى ) ، ثم منحته الحكومة البريطانية « نوط » قائد الفرسان  
من درجة ( سان ميشيل ) ، ثم من درجة ( سان جورج ) ثم منحته ايطاليا  
( الوسام العظيم ) لايطاليا ، ومنحته النمسا وسام جوزيف ذات النجمة  
ومنذ أحالته الى التقاعد من خدمة البريد ، استغل نشاطه فى شركة مياه  
القاهرة ، الذى سبق تنظيم مرفق البريد فى تركيا ، لكنه اعتذر عن قبول  
الدعوة •

حول هذه التفاصيل وغيرها ، انظر :

National Archives Microfilm Publications,  
Microfilm Copy, No. 571 - Roll 2 - 883.,  
O.O 17 - 180. No. 629, February 26, 1910.  
Subject : (The New Egyptian Government).

(٤) دكتور محمد جمال الدين المسدى — الاحتلال والحركة الوطنية  
فى مصر فى أوائل القرن العشرين • المجلة التاريخية المصرية — المجلد  
٢٢ سنة ١٩٧٥ ، ص ٨١ •

وفى مرحلة تالية ، سعى كرومر الى تقريب الأقباط اليه بتعيينهم فى بعض المصالح الأميرية ، خاصة وأن الكثيرين منهم كانوا قد تلقوا تعليما فى المدارس الأجنبية ، وساعدت هذه السياسة الاستعمارية فى خلق جيل من الأقباط مال الى الانجليز بحكم الثقافة الاستعمارية التى تشربها •

ولم يكتف كرومر بذلك ، بل أثار المسلمين ، بأن رعى الاسلام بأنه « يحول دون المشاركة فى حياة الحضارة الانسانية » — وشاركه فى ذلك كتاب كثيرون من الاستعماريين ، الذين حرصوا حرص كرومر على تكريس الشقاق الدينى ، والعمل على بلورة أيديولوجية دينية مسيحية معادية للاسلام ، لشق الصف الوطنى — ومن هؤلاء ( ستافلى لين بول ) — الذى هاجم الاسلام أيضا ، وعده فاشلا عن التطور بما « يتلاءم مع تطور العصر » • ومنهم كاتب استعمارى آخر ، هو ( ديزى ) — الذى حرص على أن يثير الأقباط بترديده أن الصحف الوطنية كانت مستحسنة اضطهاد الأقباط واحتقارهم (٥)

وفى الوقت الذى عمل فيه الاستعماريون على نسبة كل شئ الى التعصب الدينى ، خاصة مع انبعاث الحركة الوطنية ، كان الاحتلال قد خلق صحافة قبطية تدعو الى الاحتلال وتمجده — مثل جريدة ( الوطن ) التى لعبت دورا خطيرا من بعد فى اشعال نار الأحقاد الدينية ، بل والعمل على ايجاد فتنة فى البلاد • ويؤكد الخديوى عباس حلمى الثانى فى مذكراته (٦) سعى الانجليز الى التفرقة بين عنصرى الأمة ، بقوله : « أن سياسة ( فرق تسد ) ليست حكمة انجليزية ، ولكنها احدى القواعد النادرة التى شاعت انجلترا أن تقبلها من العالم اللاتينى

---

(٥) مصطفى النحاس جبر — سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة ، ١٩٧٥ — ص ١٠٠ .

(٦) التى نشرت بجريدة « المصرى » — مايو — يوليو — ١٩٥١ .

•• ولقد كان الانقسام والفرقة شاملة في مصر بفضل اللورد كرومر — وكان جواسيس قلم المخابرات البريطانية يعرفون كيف يفتحون لأنفسهم كل الأبواب وكنت تجددهم في كل طبقات المجتمع » •

كان من نتيجة هذا الانقسام الحاد الذي أحدثته السياسة الانجليزية في وحدة الكيان المصرى ، أن ظهرت جريدة ( مصر ) لتعبر عن الثقافة المصرية القديمة ، مدعية أن الأقباط هم ورثة هذه الثقافة وترغم هذا الاتجاه ( أخنوخ فانوس ) — أحد خريجي الجامعة الأمريكية ببيروت ، وقائد حركة الشبيبة القبطية الذي دعا الى احياء اللغة القبطية التي اندثرت في أعقاب الفتح العربى الاسلامى — وفي مايو ١٨٩٧ ، بعث فانوس الى كرومر بمذكرة ، تضمنت مطالب الأقباط المصريين ، ونادت بوجوب جعل الأحد من كل أسبوع عطلة ، كما أرسلت صيحاتها بجعل الأعياد المسيحية أعيادا قومية (٧) • ثم توج فانوس عمله الانقسامى ، باعلان تأسيس الحزب المصرى بزعامته ، والذي جاء برنامجه صورة من الدعاوى الاستعمارية ، التى وضع أساسها كرومر (٨) • وكان معظم رجال الحزب المصرى ينحدرون من العائلات القبطية الثرية ، التى تراكم رأس المال فى أيديها نتيجة الاشتغال بالتجارة الخارجية • وقد أعلنت اندوائر الاستعمارية عن ابتهاجها بتكوين ذلك الحزب ، كوسيلة لانقسام الوطنيين ، وأكدت ارتباط المبادئ التى نادى بها فانوس ، بما نادى به كرومر فى الكتاب الأزرق (٩) •

كان توقيت الاحتلال لتعيين بطرس غالى رئيسا للوزراء فى

---

(7) Dr. Raouf Abbas Hamed, The Copts under British Rule in Egypt (1882—1914) - Egyptian Historical Review, vol. 26—1979- p. 53.

(٨) انظر نص برنامج الحزب — نقلا عن جريدة المتطم — فى « الطليعة » عدد فبراير ، ١٩٦٥ .

(٩) مصطفى النحاس جبر — المصدر السابق ، ص ١٠٧ .



١٢ نوفمبر ١٩٠٨ في وقت تصاعدت فيه الأزمة بين الطائفتين ، تصعيدا جديدا لسياسة التفرقة ، عمق من شكوك المسلمين تجاه الأقباط — كما أن تعيينه لم يكن تنفيذا لسياسة السعى في ترضية المصريين باصلاحات زهيدة القيمة كما ذهب البعض — وانما كان لأن جورست أراد بتعيينه « ايجاد هوة كبيرة بين عناصر الأمة المصرية » — ويعترف ستورز ، بأن جورست هو الذى نصح الخديوى بتعيين بطرس غالى فى هذا المنصب • وكان استورز ، وأمثاله من الاستعماريين ، يعرفون لى أى مدى يمكن أن يثير تعيين واحد مثل بطرس الشعور الاسلامى فى مصر ، ليس فقط لأن بطرس كان مسيحيا فحسب ، وانما لأن المصريين كانوا يعتبرونه خائنا ، فهو الذى سافر مع الخديوى الى لندن فى صيف عام ١٩٠٨ ، وتفاهم مع الانجليز حول السياسة الجديدة فى أعقاب تعيين جورست — وكان من قبل مستشاره وسفيره فيما كان ينشأ بينه وبين كرومر من خلاف — وهو الذى وقع اتفاقية ١٨٩٩ ، حين كان وزيرا للخارجية — كما أنه هو الذى أصدر قرارا بتشكيل المحكمة « المخصوصة » ، الخاصة بحادثة دنشواى حين كان وزيرا للعدل بالنيابة ، ورأس هذه المحكمة بنفسه •

وقد كان موقف الزعيم محمد فريد من تعيين بطرس باشا غالى هو الترقب والانتظار — وعبر عن موقفه هذا بما كتبه فى « اللواء » بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٠٨ — حيث قال : « اختار سمو الأمير ، سعادة بطرس باشا غالى لرياسة الهيئة الحكومية الجديدة ، ووافقه المعتمد البريطانى ، بعد استشارة نظارة خارجية انجلترا على ما يقال — ولم يختره سموه الا لثقتة به ، وخبرته له السنين الطوال ، اذ كان يعتمد على سعادته فى حل كثير من المشكلات التى كانت تقع بين سموه ، وبين اللورد كرومر • ونحن لانبدى رأيا فى سعادة الرئيس الجديد ، بل نجتهد فى نسيان ماضيه ، ونأمل أن يمحو بخدماته الجديدة مانقش

فى الأذهان من تأثير أعماله الماضفة ، ونحكم على أعماله فى مركزه  
الجففء « (١٠) » .

وقء اسءهل بطرس باشا عمله فى الوزارة الءى رأسها ، بكتب  
الحرفاء فأعاء فى مارس ١٩٠٩ العمل بقانون المءبوعات القفءم ، الذى  
فرض على كل صاءب مءبعة وصاءب جرفءة ، بأن فحصل على رءصة  
من وزفر الءاءلفة ، نظفر ضمانة جسفمة ، فاذا لم ففعل ذلك ، عوقب  
بعقوبات صارمة ، وقء فعاقب بمصادرة ماله فى أءوال معفنة — وهءه  
الرءصة قء لاءعطى ، وقء فسحب ، على حسب الاءارة — وقء فعطل  
الصءف بمجرء أن فصدر من وزفر الءاءلفة أمر بفلك ، بعء انءازفن ، أو  
بقرار من مءلس الوزراء بفون أى انءاز (١١) .

وقء كان لاءفاء قانون المءبوعات القفءم من الأءر فى ازفءاء  
الهفاج ، مakaan لمشانق ءنشواى اءاءا — فقء عطل ، وأوقف عءء  
كبفر من الصءف الوطنفة ، وءكم على مءررفها وءئابها بالسجن .  
وأول جرفءة ءهفء ضءفة لقانون المءبوعات ، هف « اللواء » — الءى  
أرسل مءررها — عبء العزفز جاوفش — الى السفن فى الءال ، ثم  
مالبءت أن عطلت ، وأوقفت جرائء وطنفة أخرى .

كان اضراءب عمال ترام القاءرة فى أخرفاء عام ١٩٠٨ ، واضراءب  
الأزهرففن فى عام ١٩٠٩ ، مؤءفا بالءكمة الى اءباع سفاسة سن  
قوانفن الاءهاب ضء الصءافة — وكان بطرس غالى ، ومن ورائه  
الجرائء القبطفة ، من أكثر مؤفءى قانون المءبوعات — وأءءت جرفءة  
« مصر » فبرر صدور هءا القانون الرءفى ، بأنه نءفءة سفاسة

---

(١٠) عبء الرحمن الرافعى — مءمء فرفء ، رمز الاءلاص والءضءفة ،  
الطبعة الءالءة ، القاءرة ، ١٩٦٢ — ص ٩٨ .

(١١) ءكءور اءمء عبء الرءفم مصءطفى — فارفء مصر السفاسف ، من  
الاءءلال الى المعاهءة — القاءرة ، ١٩٦٧ — ص ٧٣ .

« الطيش والحماسة » ثم تبعت جريدتا « مصر والوطن » ذلك بتأييد وسائل القمع البوليسية ضد مظاهرات الجماهير احتجاجا على القانون — ثم شغلت الخلافات الداخلية الأقباط في شهرى مايو ويونيو ١٩٥٩ — ولكن الجريدتين سرعان ما عادتا الى مسرح الأحداث السياسية ، عندما كان الاحتلال يثخن حملاته على سياسة مجلس الشورى ، ومطالبته المستمرة بالدستور . ورغم أن المناقشة في مجلس الشورى لم تكن تتعلق بحقوق الأقباط أو المسلمين ، فان حملة الجريدتين لم تتوقف ، وسارت في اتجاه واحد مع الجرائد الاستعمارية في الادعاء بعدم أحقية مصر للدستور (١٢) .

على أن السياسة الخرقاء التى اتبعتها بطرس غالى في معالجة تعاظم الوعى القومى ، أدت الى زيادة الأمور تعقيدا — فأصدر قانون النفى الادارى ، الذى وضع في يد السلطة الادارية حق نفى الأشخاص ، الذين ترى أنهم خطرون على الأمن العام ، الى جهة نائية بالقطر — ثم ختم حياته السياسية بدخوله مع شركة قناة السويس في مفاوضات لد أجل امتيازها أربعين سنة أخرى ، في مقابل أربعة ملايين من الجنيهات ، ونصيب سنوى من الأرباح .

وقد أثبتت الدراسات المستفيضة حول هذا الموضوع ، أن السير ألدون جورست ، كان وراء هذا المشروع — اذ رأى ، بعد مرور عام على تعيينه بالقاهرة ، أن يعاون المستشار المالى في ايجاد حل للموقف الصعب الذى أوقع نفسه فيه ، بتصرفه في أموال الاحتياطى الخاص بصندوق الدين ، وذلك من غير أن يلجأ الى الاقتراض ، خاصة وأن سلفه قد شغل منصبه خمسا وعشرين سنة ، دون أن يتبع ذلك الأسلوب — فبدأ يتخابر مع شركة القناة ، كى تعطى مصر المال اللازم ، لقاء مد أجل الامتياز مدة جديدة . وعندما عرض هذا

---

(١٢) مصطفى النحاس جبر ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

الحل على الحكومة المصرية ، اعترض عليه بعض النظار (١٣) . ثم تسربت أنباء هذا المشروع ، وعده المصريون تحديا كبيرا لمشاعرهم واستطاع محمد فريد أن يحصل على نسخة منه ، نشرها في جريدة « الاواء » ، وعلق على المشروع في مقالين ، وبين الخسارة التي تعود على مصر من تنفيذه ، وفند الأسباب التي بنى عليها المستشار المالى تبريره لعقده - ولم يكتف بذلك ، بل أرسل برقيات لكل من الخديوى ورئيس النظار والأمير حسين كامل رئيس الجمعية العمومية ، يحذروهم فيها من الخطر الداهم الذى يصيب البلاد من ابرام هذا الاتفاق .

وقد أحدثت مقالات وبرقيات محمد فريد ضجة كبيرة فى البلاد وأثارت ثائرتها ، فقامت صحافتها وطوائفها ومثقفوها ، ينادون بوجوب عرض المشروع على الجمعية العمومية قبل البت فيه (١٤) .

واجتاحت البلاد هذه الموجة العارمة من المعارضة ، وأن تركزت بشكل أساسى على شخصية بطرس غالى ، الذى لم يكن خافيا على أحد أنه آلة فى عجلة الانجليز ، فى الوقت الذى شاع تأييده القوى للمشروع - واتفقت كلمة الوطنيين على جعل الكلمة النهائية للجمعية العمومية فى حسم هذا الموضوع . وفى الجلسة التى عقدتها الجمعية فى ١٠ فبراير ١٩١٠ لمناقشة الأمر ، احتد النقاش بين الأعضاء ، وأهان بعضهم البعض الآخر ، وحضر هذه الجلسة - ابراهيم الوردانى - الذى كان ناقما على رئيس الوزراء لأعماله السياسية . وقد اعترف

---

(١٣) من الدهش حقا ، أن سعد زغلول ، كان من بين الذين اعترضوا على المشروع فى البداية ، لكنه بعد تغيير الوزارة فى أعقاب مصرع بطرس غالى ، نجح جورست فى حمله على الدفاع عنه ، مما جر عليه غضب الراى العام . انظر :

عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول - دوره فى الحياة السياسية حتى ١٩١٤ - دار المعارف ، ١٩٧٠ - ص ١٨١ .

(١٤) شحاتة ابراهيم ، عظماء الوطنية فى مصر فى العصر الحديث - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ - ص ٢٢٩ .

الوردانى فيما بعد ، بأنه فكر فى قتل بطرس غالى من زمن ، ثم صمم على قتله قبل الحادث بأسبوع — وفى ١٩ فبراير ، خارت قواه عن تنفيذ اغتيال بطرس ، وفى يوم ٢٠ فبراير ١٩١٠ ، نفذ الاغتيال (١٥) .

وقد وصف القنصل الأمريكى بالقاهرة حادث الاغتيال — كشاهد عيان — فى تقرير بعث به الى حكومته بواشنطن ، قال فيه :

« كان الوزير فى حوالى الساعة الواحدة من ظهر يوم الأحد الموافق ٢٠/٢/١٩١٠ ، يهبط الاثنيين أو الثلاث درجات التى تنتهى بها وزارة الخارجية ، ليستقل عربته ، التى كانت واقفة عند نهاية هذه السلاسل وكان بصحبته وزير التعليم ، ووزير العدل ، ومعهما واحد أو اثنين من السكرتارية ، وبعض الخدم — وكان المجنى عليه فى مقدمة هذه المجموعة ، عندما وقف شاب فى مواجهته عند ( الدرازين ) — بحيث لايتيسر ملاحظته — ومن مسافة بضعة أقدام — أطلق عليه الرصاص فى جانبه الأيسر من مسدسه • وبينما كان الوزير يترنح ، تقدم القاتل نحوه ، واضعا يده على كتفه ، وأطلق أربع طلقات أخرى فى كتفه ورقبته ، وسمعت طلقة سادسة ، لكن لم يتم العثور على الطلقة الفارغة • وفى هذه اللحظة ، قفز الحوذى ، وقبض على القاتل ، ونقل الباشا الجريح الى المستشفى ، حيث فاضت روحه فى اليوم التالى •

لقد اخترقت الطلقة الأولى الكبد والمعدة ، وخرجت من الجهة الأخرى • وأسم القاتل ، ابراهيم الوردانى ، يبلغ من العمر اثنان وعشرين عاما ، مسلم ، من عائلة محترمة — توفى والده ، وترك بضعة آلاف من الدولارات ، أنفقها فى لندن وسويسرا ، فى دراسة الصيدلة ، وفى الانضمام الى بعض المجموعات السياسية ، المثيرة للهياج • وقد افتتح منذ وقت قريب صيدلية فى القاهرة ، أهمها ، واتجه الى اهتماماته السياسية • وأصدقائه هنا من السياسيين المحييين،

---

(١٥) مصطفى النحاس جبر ، المصدر السابق — ص ١١٠ .

ممن يطلقون على أنفسهم « الوطنيين » - ( الحزب الوطنى ) - وتنتطق صحيفة « اللواء » بلسانهم • وجريدة اللواء ، صحيفة قومية ، لازالت تطبع فى صفحتها الأولى اسم منصور رفعت ، المتجنس بالجنسية الأمريكية كمدير سياسى للجريدة - وقد غادر القطر المصرى فى يونيو الماضى وهو لهذا ليس متورطا مع الوردانى فى ارتكاب هذه الجريمة •

لقد أعربت لحكومة الخديوى رسميا ، عن أسفنا لوفاة رئيس الوزراء باسم حكومتنا فى واشنطن (١٦) •

ويذكر الرافعى ، فى هذا الصدد ، أن البلاد قد جزعت لهذا الحادث الخطير ، وأثار دهشة الناس كافة - اذ لم يسبق أن تقدمه اعتداء مثله ، أو يشبهه ، ولم يكن الناس فى مصر قد عرفوا حوادث القتل السياسى منذ عهد بعيد • واذا كان القاتل من شباب الحزب الوطنى ، فقد تشعب التحقيق ، واتجهت تهمة الاشتراك فى الجناية الى لفيف من شباب الحزب (١٧) - وقبض على كثيرين منهم ، ثم أفرج عن بعضهم - وأقامت النيابة الدعوى العمومية على ابراهيم الوردانى ، وعلى ثمانية ، بتهمة مشاركته فى الجريمة ، باعتبارهم جميعا أعضاء فى جمعية من مبادئها استعمال القوة فى الوصول الى أغراضها - وأن جريمة القتل كانت نتيجة محتملة لهذا الاتفاق • وهؤلاء الثمانية هم : على أفندى مراد ( مهندس ) - محمود أفندى أنيس ( مهندس ) - شفيق أفندى منصور و عبده أفندى البرقوقى ( طالبان بمدرسة الحقوق ) - عبد العزيز أفندى رفعت ( مهندس تنظيم ) - عبد الخالق أفندى عطية ( محام ) - محمد أفندى كمال ( طالب بمدرسة المهندسخانة ) حبيب أفندى حسن ( مدرس ) •

---

National Archives Microfilm Publications., Microfilm Copy,  
No. 571 - Roll 2 - 883. OO. 17 - 180 - No. 628, February 25, 1910.  
Subject : ( Assassination of Butros Pasha Ghali).

(١٧) انظر : ملفات التحقيق فى قضية اغتيال بطرس غالى ، المودعة بدار « القضاء العالى » - بالقاهرة •

وقد أحيّلوا جميعا الى قاضى الاحالة بمحكمة مصر — متولى بك غنيم ، توطئه لاحتلهم الى محكمة الجنايات • ونظرت القضية أمامه يوم ٢٢ مارس ١٩١٠ ، وتولى الدفاع عن المتهمين : أحمد بك لطفى ، ومحمود بك أبو النصر وعبد العزيز بك ( باشا ) فهمى ، و ابراهيم بك الهلباوى ، وعمر بك لطفى ، واسماعيل شيمى بك ، ومحمود بك فهمى حسين ، ومحمد على علوبة بك ( باشا ) ، والأستاذ محمود بسيونى وأحمد عبد اللطيف بك ، والأستاذ مصطفى عزت • وجلس فى كرسى النيابة عبد الخالق ثروت النائب العام •

وبعد أن سمع قاضى الاحالة مرافعات النيابة ، والمحامين ، أصدر قراره باحالة الوردانى الى محكمة الجنايات ، بتهمة القتل ، وبأن لا وجه لاقامة الدعوى قبل الثمانية المتهمين بالاشتراك معه •

وحوكم الوردانى أمام محكمة جنايات مصر — وكانت برياسة المستر دليروجلى ، وعضوية أمين بك عبد الحميد ، وعبد الحميد بك رضا ، المستشارين ، وجلس فى كرسى النيابة عبد الخالق باشا ثروت ، النائب العام • وتولى الدفاع عن المتهم كل من أحمد بك لطفى ، و ابراهيم بك الهلباوى ، ومحمود بك أبو النصر • وبعد أن سمعت المحكمة الشهود والمرافعات ، أصدرت حكمها يوم ١٨ مايو ١٩١٠ ، باعدام المتهم (١٨) •

ومرة أخرى ، تابع ادوارد بيل — القنصل الأمريكى العام بالقاهرة هذه الأحداث ، وبعث الى حكومته بواشنطن بتقرير بالغ الأهمية ، مؤرخ فى ٢٥ أبريل ١٩١٠ ، قبل صدور الحكم على الوردانى بثلاث أسابيع ، جاء فيه (١٩) : « •• يسرنى أن أخبركم ، أنه اعتبارا من ٢١ أبريل ( الجارى ) بدأت محاكمة قاتل رئيس الوزراء السابق — الشاب المسلم ، الوطنى ، ابراهيم الوردانى — ومنذ أن ارتكب الجريمة

---

(١٨) الرافعى ، محمد فريد ، المصدر السابق ، ص ١٨٧ •

(19) National Archives Microfilm Publications., op. cit., No. 660 — April 25, 1910 — Subject : ( Trial of the late Late Prime Minister's Assassin).

فى العشريين من فبراير ( الماضى ) — يسعى أفراد الحزب الوطنى الى أبعاد الشبهة عنهم ، ويدفعون انتماء ابراهيم الوردانى لحزبهم وقدرت هنا فكرة مؤداها أن انجلترا سوف تسعى للانتقام لمقتل رئيس الوزراء ، الذى كان يعضد الحكم البريطانى فى مصر ، ومن ثم نبتت فكرة ايفاد لجنة برئاسة كتشنر باشا ليضرب بيد قوية ، ويعيد للسلطة الانجليزية مكانتها فى البلاد . من ناحية أخرى ، بدأت صحافة الحزب الوطنى نوع من تبرير وقوع الجريمة ، وتقديم المعاذير عنها — تتلخص فى أن الوردانى شاب صغير جدا ، وربما كان به خلل عقلى . وفى الوقت الذى لم تظهر فيه أية اعتراضات على هذه التبريرات من جانب المسئولين فقد أدى كثرة الحديث حول هذا الموضوع الى أن أصبح القاتل بطلا شعبيا ووطنيا عظيما — ثم بلغ الأمر ذروته فى تأليف منظومة شعرية تمجد هذا العمل ، نشرت فى الصحف والمجلات المدرسية، مزينة بصورة الوردانى كبطل وزعيم وطنى — الأمر الذى ينجم عنه متاعب حقيقية فى الأقاليم . وقد انقضى الشهران ، بين وقوع الجريمة ، وبداية التحقيق فيها من جانب المسئولين ، مضت فى البحث عن شركان الوردانى ، وهذا فى حد ذاته أدى الى عدم جدوى مثل هذه الاجراءات . وقد اتخذ فى خلال هذه الفترة قرار الحكومة من أن كلمة الجمعية العمومية ، ستكون قاطعة فى مسألة قناة السويس ، والذى عرضه عليها أعضاء الحزب الوطنى لاضعاف الحكومة ، ودليل على الثقة بالنفس . وبالرغم من أن الوردانى قد اعترف بجريمته بمحض ارادته فان الاعداد للدفاع عنه قد اتخذ بعناية فائقة . وفى بداية المحاكمة ، قدمت البراهين على أن بطرس غالى كان قد توفى ، ليس بسبب الاصابات التى سدها له الوردانى ، ولكن نتيجة لعملية جراحية قد أجريت له مؤخرا على يد أحد الأطباء الانجليز المشهورين — وتطلب ذلك أن تقدم الاثباتات من كلا الجانبين — وكان على ثلاث من القضاة دراسة القضية — ذلك لأن نظام المحلفين لايجرى العمل به فى مصر : قاض رئيس المحكمة أوربى ، واثنىين آخرين من القضاة



المصريين كمستشارين (٢٠) قبلوا جميعا بطوفان من التهديدات أرسلها لهم أصدقاء الوردانى • وبعد سماع التقرير الطبى ، أعلن رئيس المحكمة تأجيل القضية فى اليوم التالى ، وحدد لجنة من أحد المصريين واثنين من الانجليز ، لاعداد تقرير عن شهود الاثبات • على أية حال ، فان ذلك مثل جيد على قدرة الاجهزة المصرية على التملص من المسؤولية والقائها على أطراف أخرى — فاذا كان التقرير الطبى قد أيد أن وفاة بطرس باشا كانت بسبب اصابته ، فان الدفاع سيعيد العدة ليسقط المسؤولية عن الوردانى بسبب الخبل وحالة الجنون التى يعانى منها والتى ورثها عن أسرته — ولايمكن أن تستأنف اجراءات نظر القضية قبل السابع من مايو المقبل — ومن الممكن فى خلال هذه الفترة أن ينبش قبر رئيس الوزراء الراحل • ولايعتقد أحد هنا أن الوردانى سوف يشنق • • وفى خلال هذه الفترة ، القلق على أشده ، والأقباط المصريون فى غاية العصبية • وفى خلال اليومين الأولين لبداية المحاكمة ، اتخذت احتياطات أمن مشددة غير عادية للحيلولة دون وقوع أية اضطرابات، خاصة بعد الهتافات العدائية التى أطلقها طلبة الأزهر فى الشوارع ضد الوجود الانجليزى • ويوجد تيار قوى بين الأوربيين الان يقرر أن روح التعصب الدينى والكراهية قد ازدادت حدة عما كانت عليه فى أى وقت مضى منذ الثورة العرابية فى عام ١٨٨٢ — الاختلاف الوحيد ، هو أن شعار العرابيين كان ( مصر للمصريين ) ، أما اليوم ، فالمهيجون يحملون شعار ( مصر للمسلمين ) •

وبعد صدور حكم الاعدام على الوردانى — بيوم واحد — بعث القنصل الأمريكى بتقرير الى حكومته ، ذكر فيه أن اللجنة التى شكلت لفحص التقرير الطبى قد قررت التصديق على ما جاء به ، من أن الوفاة كانت نتيجة لطلقات ابراهيم الوردانى على القتيلى — وفى اليوم التالى — ١٨ مايو — صدر قرار ادانة القاتل ، وأرسل لتنفيذ

---

|| (٢٠) كان رئيس المحكمة « دليروجلى » ، والمستشارين هما ، أمين على بك ، وعبد الحميد رضا بك •

حكم الاعدام • وأنه لمن الطريف — أن نشير الى أن محمد بك فريد ، زعيم الحزب الوطنى ، قد غادر مصر الى أوروبا قبل انتهاء المحاكمة (٢١) — كما أنه من الجدير بالذكر أن الدفاع قد أستأنف الحكم بالنقض ، وقد يتم التنفيذ فى الأيام الأولى من شهر يونيو • وبالرغم من أن الكثيرين هنا يعتقدون أن الوردانى قد يفلت من تنفيذ حكم الاعدام ، فان السير ألدون جورست قد أخبرنى أنه يعتقد أن محكمة النقض ستؤيد الحكم الصادر بالاعدام على الوردانى — كما أنه مقتنع بأن الخديوى لن يعفو عنه (٢٢) •

وبعد تنفيذ حكم الاعدام فى الوردانى — بيوم واحد أيضا — بعث القنصل الأمريكى بتقرير ، جاء فيه : « •• وكما سبق أن ذكرت من قبل ، فانه قد صدر حكم الاعدام فى ١٨ مايو — لكن الحكم استأنف أمام محكمة النقض وقد وضع الدفاع أحد عشر اعتراضات أمام هيئة المحكمة ، لعل أهمها ذلك الاعتراض الذى دفع به لطفى بك ، أحد أعضاء هيئة الدفاع فى أثناء مرافعته — فقد استمعت له هيئة المحكمة على مدى ساعتين كاملتين فى الحادى عشر من يونيو — وطبقا للقانون المصرى ، يحق للوردانى مدة أسبوعين ، يعترض خلالها لدى عدالة سمو الخديوى — لكن سموه كان قد غادر مصر لقضاء الصيف فى الخارج ، لذلك وقع عبء النظر فى ذلك الاعتراض على عاتق محمد سعيد باشا ، رئيس الوزراء ووزير الداخلية • لكنه رفض

---

(٢١) غادر محمد فريد مصر فى أوائل مايو ، قبل انعقاد مؤتمر بروكسل فى سبتمبر ١٩١٠ — وزار لندن ، حيثلقى خطابا ضافيا اشار فيه الى حادث مقتل بطرس باشا ، قائلا : « لايحوز اتخاذ عمل ارتكبه فرد من أبناء الأمة ، وكفر عنه ، ذريعة لاتهام هذه الأمة كلها بالارهاب والفوضى — ان الجرائم السياسية ترتكب كل يوم فى أوروبا وأمريكا دون أن تتحرك لها الإنسانية بأسرها •• ولم تفكر الأمم الأخرى فى احتلال بلادهم أو الإغارة عليها » .

(22) National Archives Microfilm Publications., p. cit., No. 4 (May 20, 1910) — Subject : ( Trial of the Late Prime minister's Assassin).

العفو عن الوردانى ، أو حتى تخفيف العقوبة لذلك ، فقد تم تنفيذ حكم الاعدام على القاتل فى تمام الساعة السادسة من صبح يوم ٢٨ يونيو ( الجارى ) بسجن محكمة الاستئناف الوطنية بالقاهرة •

لقد أبرزت هذه القضية عدة ملاحظات : فقبل أن يمثل الوردانى أمام المحكمة فى أبريل الماضى ، اعتقد أقلية من الناس ، وطنيون وأجانب أنه سوف يعدم ، فى الوقت الذى كان فيه أعضاء الحزب الوطنى واثقون من أنه سيفلت من عقوبة الاعدام ، ولم يبذل الانجليز أى جهد لاختفاء شعورهم • لقد كان الاتجاه العام ، الذى يشارك فيه المقيمون الأجانب هو أن الوردانى سيقف أمام محكمة عسكرية ، ثم يعدم فى ميدان قصر عابدين فى اليوم التالى لمصرع بطرس باشا غالى • ومهما يكن من أمر ، فإن السلطات الانجليزية ، والحكومة المصرية ، قررتا أن تتيح للوردانى الفرصة كاملة للدفاع عن نفسه ، وأن تتخذ كافة الاجراءات القانونية المتبعة فيما عدا يوم تنفيذ الحكم ، فقد منع مندوبو الصحافة من الحضور • وعلى الرغم من أن السير ألدون جورست ظل طيلة الوقت معتقدا أن الوردانى سيعدم ، فأننى ، مع بعض كبار موظفى الحكومة المصرية ، والرسميين الانجليز ، وحتى قبل تأجل جلسات المحكمة لبحث دلائل الاثبات بمعرفة اللجنة الطبية ، كنا فى غاية الضيق للنتيجة التى أسفرت عنها المحاكمة وكنا نرى ضرورة عقد مثل هذه المحكمة العسكرية • نقط أخرى — وهى أنه كان يجلس فى كرسى رئاسة محكمة النقض ، المستر بوند ، الذى كان أحد أعضاء محكمة دنشواى الشهيرة ، والذى كان بطرس غالى من بين أعضائها أيضا ، والتى أصدرت حكمها فى الثامن والعشرين من يونيو ( نفس تاريخ اعدام ابراهيم الوردانى ) عام ١٩٠٦ — والذى كان يقضى بالاعدام على أربعة من المواطنين ، وبالسجن مددا مختلفة على عدد آخر لقتلهم ضابط انجليزى • وقد كان هذا واحدا من الأسباب التى أبداها الوردانى ، واعتبر بطرس غالى خائنا لوطنه ، ويستحق الموت • وقد نشط محامو الوردانى فى الاعتراض على تولى المستر

بوند رئاسة محكمة النقض ، باعتباره الزميل الأول لبطرس غالى فى محكمة دنشواى ، وأن ذلك مدعاة لأن ينحاز فى الحكم الى صف زميله المتوفى ضد السجين (٢٣) .

كتب الوردانى ، بخطه — قبل اعدامه — اقرارا بأنه قد قتل بطرس غالى لأنه خائن لوطنه — وأعلن بأنه غير نادم على فعلته ، لأنه خدم البلاد • واذن ، فقد كانت هذه الجريمة ، جريمة سياسية — لكن الاستعمار لم يكن ليترك فرصة كهذه تفوته ، ليحاول بها الاجهاز على الحركة الوطنية — فشنت الصحف الاستعمارية هجوما عنيفا لاتهام الوطنيين بالتعصب ، فقالت « الجازيت » ، بأنه ( حادث دينى ) — وأشارت الى ماكان قد كتبه « اللواء » فى عام ١٩٠٨ من تهديد للاقباط ودعت الى ايجاد فرق من الاحتلال فى مدن الوجهين ، لأن الجرائد « المتطرفة » تحرض على كراهية الأقباط والمسيحيين علنا • وقد ذهبت أغلب الصحف الاستعمارية الى مثل هذا الاتجاه المحرض على الفتنة — فدعت « ديلى جرافيك » الأقباط الى القيام بعمل يؤمنهم على أى طريق • وأعلنت « البورص » جهارا بأن بطرس قد قتل لأنه مسيحى •

وهكذا ، لم يمض الا قليل ،حتى كانت البلاد تشهد موجة من الفتنة والصراع الدينى لم تشهد لها مثيلا من قبل — وأعان الأقباط تأجيل مؤتمهم المنشود فى فبراير ١٩١٠ ، والذي كان محددا لحل خلافاتهم الطائفية ، الى أجل غير مسمى • كما أعلنوا عن عزمهم على الالتجاء الى دولة قوية ، تكون عضدا لهم فى المستقبل ، ورفعوا أعلام الحداد السوداء فوق منازلهم ، وعلت أصواتهم بالتظاهر احتجاجا على الحادث ، وغلفوا الدعوة بطلب توخى الحكمة والاعتدال من المتظاهرين وهو أمر لم يكن ممكنا فى ظل صيحات الانتقام التى انطلقت

---

(23) National Archives Microfilm Publications., op. cit., No. 35  
( June 30, 1910 ) — Subject : ( Excution of the Prime Minister's  
Assassin ).

والبرقيات التى تقاطرت من كل أنحاء البلاد ، منادية بالمواجهة المنظمة والشديدة مع المسلمين ، واعلان الحكم العرفى • وقد كان بعض الأقباط ومن ورائهم الاستعمار ، يعلمون جيدا أن هذه الجريمة سياسية وليست جريمة دينية — حتى أن المستر جراى ، اضطر الى التصريح « بأن الحادث جريمة سياسية محضة » — لكنه ترك للجرائد الاستعمارية مهمة الاستفادة من هذا الحادث ، كما ترك ذلك أيضا للمتعصبين من الأقباط والعملاء — فشدد هؤلاء حملتهم على الحزب الوطنى ، ومهدوا لسياسة أكثر اربابا ، فقالوا بأن الخطر قادم ، وأن الحركة الوطنية قد انتشرت فشملت محامين ومهندسين وأطباء وطلاب وكتاب وصناع ، بسبب سياسة اللين • وحاولوا أن يثيروا فى الخديوى النزعة الى الارهاب ، وقالوا ، أن المظاهرات ستمتد لتشمل بعد النظر ، الخديوى نفسه •

والخلاصة أن متعصبى الأقباط قد جعلوا من الحادث مأتما قائما ، ودعوة الى الثأر والانتقام ، ونداء للاستعمار للحكم المباشر والغاء الجيش المصرى ، وزيادة قوات الاحتلال — الأمر الذى أزعج أنصار الخديوى — فنشرت « المؤيد » برقيات من الأهالى الأقباط والمسلمين ، باستنكار هذه الدعوة المفرقة ، لأن الدعوة للحكم الاستعمارى المباشر التى صدرت من الأقباط ، لا تلائم مصالح الخديوى (٢٤) •

على أن القنصل الأمريكى بالقاهرة ، اتبع أسلوبا آخر فى قياس مشاعر المصريين خلال تصاعد هذه الموجة من الفتنة الطائفية ، مستغلا فى ذلك أعضاء البعثة التبشيرية الأمريكية فى مصر ، وبعث الى حكومته يخبرها أنه « قد أرسل خطابا ( دوريا ) الى عشرين من الأعضاء البارزين للبعثة التبشيرية الأمريكية فى مختلف المناطق ، للإفادة عن

---

(٢٤) مصطفى النحاس جبر ، المصدر السابق ، ص ١١١ •

الأوضاع السياسية والدينية لدى جيرانهم » (٢٥) — كما ذكر أن هؤلاء الأعضاء يتمتعون بذكاء وافر ، وأنهم على اتصال دائم بالناس ، وأن معظمهم غير مقيدة أسماؤهم في السفارة .

وقد جاء رد هؤلاء على خطاب القنصل الأمريكى ، شكل تقرير يتضمن انطباع كل منهم عن الحالة السائدة في منطقته — فعلى سبيل المثال ، جاء تقرير عميله في أسسيوط ، يقول :

« ان الاحتياطات قد اتخذت من جانب المسؤولين والحكام في

---

(25) National Archives Microfilm Publications., op. cit., No. 651 (April 11, 1910) — Subject Political and Religious in Egypt).

وقد أورد القنصل ضمن تقريره الى الحكومة الاميكية ، نموذج للخطاب الدورى الذى ارسله لأعضاء البعثة التبشيرية فى مصر ، جاء فيه :

« سوف أسعد كثيرا ، فى الوقت الذى أتى فيه من خدمة حكومتنا اذا أرسلت لى خطابا عاجلا ، تصف فيه حالة الشعور العام لدى جماعة المواطنين لديكم ؟

\* هل هى نفس الحالة التى كانت عليها منذ سنوات ، أم ان شعور الكراهية بين الطوائف المختلفة قد ازدادت حدته مؤخرا ؟

\* هل لديك أية دلائل تشير الى وجود نوع من التعصب ؟

\* هل هناك زيادة فى الكراهية نحو الانجليز عما كانت عليه ؟

\* هل توجد اعتقالات أو متاعب متوقعة اذا سارت الأمور على ماهى عليه الان ؟

— مع الشكر مقدما —

ومن المدهش حقا ، أمر هذه البعثات التبشيرية الأمريكية — فمن خلال الوثائق العديدة التى تم فحصها ، والتى لايتسع المقام لعرض تفاصيلها ، يتبين أنها كانت تتخذ من الدين ستارا تخفى وراءه دوافع سياسية — وأن أعضاءها كانوا موزعين فى القطر فى طول البلاد وعرضها ، توزيعا يكاد يغطى جميع المناطق السكانية . كما أن أفرادها كانت لهم بعض الحرف التى تتصل بالجهامير ، كالدين ، والطب ، والتدريس — وعن طريق هذا الاتصال بالناس ، كانوا يستطيعون مد السفير الأمريكى فى القاهرة بأدق المعلومات وأوفرها ، واستطاعت أمريكا بالتالى عن طريق هؤلاء ، معرفة مركز بريطانيا فى البلاد ، فى الوقت الذى كانت فيه ترقب كل حركتها .

الأقالييم لتهدة حالات الكراهية التى ظهرت مؤخرا ، خاصة فى الأسبوعين الماضيين وبالذات فى أعقاب اغتيال رئيس الوزراء — وما زالت هناك بعض الفوضى تجتاح بعض الأماكن ، فى الوقت الذى تتخذ فيه بعض الاحتياطات ، حتى لارتفاع اشتعالا • وقد وصلتنا أخبار عديدة فى الأيام القليلة الماضية عن أشخاص مهددين بالقتل ، لكننا لم نسمع ، فيما عدا واحدة فقط بعيدة عن منطقتنا ، ان هوجم أى من هؤلاء المهددين ، وأن الحالة هادئة تماما • على أن الكلمات المعادية للانجليز قد ازدادت حدتها عما كانت عليه من قبل ، ونعتقد أن المتاعب ستعود مرة أخرى ، اذا لم تضع السلطات يدها على هؤلاء المثيرين للشغب ، خاصة أولئك المتعصبين من محررى الصحف ، التى يقرؤها ويناقش محتواها أعداد هائلة من الجهلاء الذين يستمعون الى طرف واحد فقط ، وأصبحوا ممثلين بكراهية التعصب لكل ما هو أجنبى • وفى حالة وجود أحد الزعماء الدينيين ، تزداد نبرة « الحرب المقدسة » — ويكون ذلك فى دائرة محلية ، وليس بصفة عامة • وقد وصلتنا أنباء هنا ، تقول أن زعماء الحزب الوطنى فى القاهرة قد دعوا أفراد الحزب فى جميع المناطق لعقد مؤتمر اسلامى كبير — ونعتقد أن هذه الدعوة جادة •

ومن عضو البعثة فى « الفجالة » — بالقاهرة ، وصل الى القنصل الأمريكى تقرير ، يقول : « ردا على خطابكم للاستعلام عن الشعور القومى لدى السكان ، أود أن أشير الى أن أغلب اتصالى كان مع عينات من المسيحيين — ووجدت أن الاتجاه العام كان عدائيا من جانب قطاع من المسلمين نحو هؤلاء المسيحيين ، وأن هذا العداء قد زاد زيادة ملحوظة نتيجة للاحداث الأخيرة » •

ومن بنى سويف — جاء تقرير آخر يقول : « أن هناك اجماع عام واتفاق على كراهية العناصر المسيحية حقيقة أنه لاتوجد أية فوضى أو اضطرابات حتى الان فى منطقتنا ، لكننا سمعنا عن وجود تهديد عظيم للاضطراب فى الأرياف المحيطة بنا ، من جانب المسلمين ، والذى سينفذ

ضدهم اذا ما أعدم الوردانى — وبطبيعة الحال ، توجد كراهية كبيرة للانجليز ، خاصة من جانب الجرائد الاسلامية • ونحن هنا لم نصادف أية متاعب ، وجميع العناصر تعاملنا بالأدب — لكننى أعتقد أنه ستتسبأ مثل هذه المتاعب اذا تهاونت الحكومة • ويعتقد الكثيرون أن ما أصاب الانجليز جاء نتيجة لموقف الحزب الوطنى ، وأظن أنه لو استطاع الوردانى الهروب بأى كيفية ، فان ذلك سيقود الأوضاع الحالية الى حافة الهاوية » •

ومن طنطا ، أرسل عضو البعثة يقول : « أستطيع أن أقرر لكم أن الوضع الحالى لم يسبق له مثيل ، ولم يصادفنى شبيه له على مدى العشرين عاما التى قضيتها بين المصريين •• فى المنازل ، وفى القطارات ، حيث أسافر أحيانا ، وفى المقاهى ، وفى النوادى — كل أصدقائى متفقون معى على أن الحالة لم تكن أبدا أسوأ مما هى عليه الان منذ ( عصيان عرابى ) — وتعتبر طنطا مرتع خصب لأى تعصب ، وأى اثارة كفيفة باشعالها كما كانت أيام عرابى بشكل مخيف •• ماذا نفعل ؟ — لا أدرى » (٢٦) •

ومهما يكن من أمر ، فانه يسـتخلص من هذه التقارير ، ومن غيرها — أنه لم تقع حوادث دموية ، أو اضطرابات تقضى الى فوضى شاملة فى النواحي المختلفة ، كما يخلو للكثيرين من الكتاب أن يصوروا الوضع العام فى البلاد فى أعقاب مصرع بطرس غالى — كل ما هنالك ، أنه كان لدى المسيحيين شعور عام بالخوف من وقوع مثل هذه الاضطرابات حتى سرت اشاعات فى أنحاء متفرقة ، سمع عنها أعضاء البعثة التبشيرية الأمريكية ( قريية من ناحيتهم ) — لكنها لم تتأكد لديهم •



على أن الملفت للنظر ، فى موقف الانجليز ، من هذا النزاع الطائفى هو أن سلطات الاحتلال عمدت الى اقضاء كبار الموظفين ، من مسلمين وأقباط ، واحلال عناصر من جلدتهم فيها ، بحجة عدم كفاءة المصريين عموما لشغل هذه الوظائف — وفى مرحلة تالية ، عندما بدأت نبرات التذمر تزداد حدة ، خاصة بين أوساط المثقفين ، ركز الانجليز على تعيين عدد من المسلمين فى بعض هذه الوظائف بالتدريج ، تحت شعار ( حق الأغلبية ) — وذلك حتى تتور مشكلة اضطهاد الأقباط ، وينمو الاحساس الذاتى لدى كل من المسلمين والأقباط — ثم يسعى الانجليز بعد ذلك لجذب بعض العناصر القبطية اليهم ، الى أن تتور المشكلة من الجانب الاخر ، فيتدخل الانجليز لعلاجها لصالح الأقباط ، والتظاهر بحمايتها من المسلمين • ولا شك فى أن هذه السياسة البريطانية قد نجحت فى الوفاء بالغرض المنشود وهو خلق حالة من التوتر بين المسلمين والأقباط ، انعكست على صفحات الجرائد ، حيث لجأ كل فريق الى اتهام الاخر بالتعصب ، وطفحت الصحف بالمقالات المتطرفة والتعبيرات الحادة • وكانت صحيفتا ( الوطن ) و ( مصر ) تتفخان فى هذه الروح • ورغم أن بطرس غالى كان يعارض هذا الاتجاه ، فان حادث اغتياله قد زاد من تلاحم الصفوف القبطية ، وبدأ الكثيرون منهم يزدون على الكتابة فى الصحف القبطية ، الشكوى الى الصحافة الانجليزية — فسارعت بعض هذه الصحف ، مثل ( ديلى نيوز ) و ( ديلى كرونيل ) — وهما من صحف الأحرار ، الى تأييد فكرة عقد مؤتمر للأقباط لحل خلافاتهم الطائفية ، وتوحيد مواقفهم المتباينة — وهى الفكرة التى تأجل تنفيذها بسبب حادث اغتيال رئيس الوزراء • هذا بالرغم من أن ألدون جورست كان معارضا لفكرة عقد هذا المؤتمر ، ورأى أن الأقباط يسعون الى الحصول على مكانة أكثر من حجمهم الحقيقى ، بالاضافة الى أن حالة التوتر التى أعقبت اغتيال بطرس غالى من الممكن أن تتحول الى صدام خطير يهدد الأمن ، ويشير مشاعر المسلمين ، ورغم هذه المماضة التى أبدائها

جورست لعقد المؤتمر ، إلا أن الدوائر الانجليزية في لندن حرصت على الاستفادة من هذه الفرصة ، وعدم اغضاب الأقباط ، فسمحت للحكومة المصرية بعقد المؤتمر ، بعد أن تعهد الأقباط بعدم حدوث شيء يؤدي الى الاخلال بالأمن ، وعدم التعرض للاوضاع السياسية القائمة في البلاد . وعلى ذلك ، تولى مطران أسيوط وجماعة من أعيان الوجه القبلى ، الدعوة لعقد المؤتمر ، وتلخصت التوصيات التى انتهت اليها (٢٧) — في طلب العطلة يوم الأحد بجانب الجمعة ، وأن تكون القاعدة للتوظيف هي الكفاءة وحدها ، ووضع نظام يكفل تمثيل كل عنصر مصرى في المجالس النيابية . هذا في الوقت الذى لم يتعرض فيه المؤتمر من قريب أو بعيد لوجود الاحتلال ، أو حتى مجرد انتقاد لسياسته أو مطالبته بتحقيق وعوده (٢٨) .

كان انعقاد المؤتمر القبطى بأسيوط في مارس ١٩١١ ، سببا في بروز فكرة عقد مؤتمر اسلامى آخر في شهر ابريل ١٩١١ ردا عليه — ولم يكن أمام الحكومة المصرية ، أو سلطات الاحتلال من حل ، سوى الموافقة عليه ، حتى توازن بين شعور أفراد الطائفتين — وبهذه الوسيلة يكسب الاحتلال الطرفين ، ويخسر الطرفان بعضهما . واذا كان الاحتلال قد استفاد من عقد المؤتمر القبطى والمؤتمر الاسلامى ( الذى سمي بالمصرى فيما بعد ) — كمؤتمرين انقسامين ، فانه استفاد بدرجة أكبر من المؤتمر الاسلامى . ذلك أن رئيسه — رياض باشا — وسكرتارية المؤتمر ، كانوا على اتصال دائم بنظارة الداخلية ، يطلعونها على برامجهم ، ويتلقون منها مشورتها ، بالنسبة للعديد من المسائل . هذا الى أن المؤتمر قد ضم كل الأحزاب اليه ، بما فيها الحزب الوطنى ، وخلت كلمات أعضائه فيه من كل مناوئة لسياسة الاحتلال ، بعد أن منعت نظارة الداخلية مناقشة أى مسائل سياسية بداخله .

---

(٢٧) دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .  
(٢٨) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٢٩٣ .

ومهما يكن من أمر فقد نجحت سياسة الاحتلال فى الوقيلة ،  
وخداع الجماهير واجتذابها بعيدا عن الاهتمامات السياسية ، تحت  
ضغط الارهاب والقمع الادارى والقانونى — وأدت سياسة الفتنة  
الى ايجاد المبرر لخلق تنظيمات بوليسية ، أكثر خطورة على كفاح  
الوطنيين (٢٩) •

كما أثمر هذا الانشقاق أولى ثماره فى عام ١٩١٣ — عندما صدر  
القانون النظامى للجمعية التشريعية ، وتقرر فيه مبدأ ( التمثيل  
الطائفى ) — لتكريس الفرقة بين الأقباط والمسلمين — اذ نص على أن  
تقوم الحكومة بتعيين أربعة من الأقباط ، وثلاثة من عرب البدو —  
ونجحت سياسة الاحتلال فى الظهور بمظهر الحريص على صفوف  
الأقليات ، وتم اعداد قانون الهيئة التشريعية خفية عن رأى العام ،  
الذى كان يطالب بإنشاء « هيئة برلمانية ذات تكوين تمثيلى شامل ،  
واختصاص تشريعى مطلق » (٣٠) — ولكن الشعب لم يطلع على القانون  
الا بعد أن وقع عليه الخديوى عباس الثانى ، وبعد أن عقد هذا  
المجلس دورته الأولى ، تأجل انعقاده الى أجل غير مسمى • ثم قامت  
الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، لتضع مصر كلها تحت الرقابة فى  
ظل الحماية البريطانية — حتى انتهت الحرب ، واشتعلت ثورة ١٩١٩ ،  
لتنقل الحركة الوطنية الى مسار جديد •

---

(٢٩) مصطفى النحاس جبر ، المصدر السابق ص ١٢٠ •

(٣٠) جمال بدوى ، المصدر السابق ، ص ٥١ •

